محاضرات مقياس:

تاريخ ليبيا المعاصرة.

السنة الأولى ماستر

تخصص المغرب العربي المعاصر.

الدكتورة: مسعودة بوجلال.

السنة الجامعية: 2022- 2023م

المحاضرة الأولى.

الأوضاع بليبيا قبيل الاحتلال الإيطالي عام 1911م:

أولاً- ليبيا، الأصل والتسمية:

عرفت ليبيا منذ القديم إلى يومنا هذا العديد من التسميات من ذلك إسم ليبيا الذي أطلقه اليونانيون على البقاع الأولى التي تعرفوا عليها من المناطق الواقعة غربي مصر، وهذا الاسم مشتق من كلمة ليبي التي كانت تعني الشعوب التي تسكن الحدود المشتركة بين ليبيا ومصر.

وليبيا أو طرابلس الغرب, منطقة حضارية شهدت مرور عديد المدنيات والحضارات على أرضها, وكل مدينة من هذه المدنيات صبغتها بصبغتها الخاصة, كما أطلقت عليها تسمية تتفق ولسانها, فقد عرفت هذه الأرض خلال العهد الفينيقي باسم "أوليا", إذا كانت تعدّ من المراكز التجارية المهمة في غرب المتوسط, أما اليونانيون فأطلقوا على المنطقة إسم "طرابلية" أو"تريبوليتانيا Tripolitania" والتي تعني باللغة اليونانية المدن الثلاث, فـ"طرا" تعني ثلاثة, و"بلية" مدينة, وهذه المدن هي (لبدة وصبراته وأوئيا في القسم الغربي من ليبيا (طرابلس) وفي العهد الروماني المتأخر أطلق عليها تسمية "تريبوليس Tripolis".

أما كلمة "أطرابلس" أو "طرابلس", والتي هي ترجمة للكلمة اللاتينية "Tripolis" فقد ظهرت بعد الفتح مباشرة, حيث أطلقها عمر بن العاص على الإقليم أو عن المدينة التي تلي برقة, وقد اعتبرت أول أرض إفريقية. وظلت تكتب هكذا طرابلس في كتابات الرحالة والمؤرخين حتى النصف الأول من القرن 11م.

أما التسمية الحديثة للمنطقة أي "ليبيا", فهي في الواقع أقدم أسماء المنطقة, إذ هي التسمية التي أطلقها الإغريق الأوائل على الجزء الشمالي من قارة إفريقيا حيث تسود البشرة البيضاء سكانها, تمييزاً لها عن إثيوبيا المعروفة بسكانها ذوي البشرة السوداء.

والثابت تاريخيا أن العرب لم يعرفوا تسمية "ليبيا" أو "لوبيا" ولم يستعملوها في كتاباتهم, فهم إن تكلموا عن المنطقة يذكرونها باسم "طرابلس", أو يضيفون لها لفظ "الغرب" تتميزاً لها عن طرابلس الشرق الواقعة في لبنان.

والثابت أيضاً أن لفظة "ليبيا" بقيت مجهولة في خبايا الكتب القديمة, ولم تظهر إلا مع بدء الاحتلال الإيطالي للمنطقة سنة 1911م, ويقال أن أول من استعمل هذه اللفظة للدلالة على ولايتي طرابلس وبنغازي, هو الإيطالي فـ. مينوتيللي (F.Minutelli), وأن إيطاليا روجت لهذه التسمية لإشاعتها في المحافل الرسمية لتعيد بذلك صلة هذا الإقليم بتاريخه القديم المرتبط بالتاريخ والحضارة الأوروبية, وهي سياسة تهدف إلى محاولة تغريب الأرض تمهيداً لتغريب الإنسان.

والأمر الذي تجدر الإشارة إليه, أن طرابلس الغرب هي تلك التسمية التي أطلقت على الإقليم والمدينة التي تقع في غرب ليبيا الحالية, والتي استعملت بخاصة خلال العهد العثماني للدلالة على كامل المنطقة التي تتشكل من: برقة, طرابلس, وفزان؛ أي كل إقليم ليبيا الحالية.

لقد كان الإغريق القدماء يطلقون إسم ليبيا على كامل منطقة الشمال الإفريقي, بينما أطلق الرومان والعرب هذا الإسم على منطقتين مختلفتين. غير أن هذا الإسم نسي واستعملت بدله أسماء المجتمعات المحلية إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث أصبح هذا الإسم الدال على الدولة الليبية الحديثة.

ومن كل ما سبق يمكن القول أن ليبيا الحديثة, هي ذلك القطر المترامي الأطراف, الذي تمتد شواطئه نحو ألفين من الكيلومترات بين حدود مصر شرقاً وحدود تونس غرباً. ويبلغ عرضه من الشمال إلى الجنوب مئات الكيلومترات, وقد يتسع الامتداد أو يضيق من مكان إلى آخر. وتبلغ مساحة ليبيا جميعها حوالي 1750000 كلم^2. ولكن القسم الأكبر من هذه المساحة كلها تشغله صحاري قاحلة جرداء, وتنقسم ليبيا جغرافيا إلى ثلاثة أقسام وهي: برقة ومساحتها 700000 كم^2, وطرابلس ومساحتها 250000 كم^2, والفزان ومساحتها 800000 كم^2.

عرفت طرابلس الغرب خلال العصور الحديثة في الفترة الممتدة ما بين القرن 16م إلى القرن 19م, تجاذب وسيطرة العديد من الأطراف على النحو الآتي:

1- الإسبان من سنة 1510م وإلى غاية سنة 1530م.

2- فرسان القديس يوحنا الذين تسلموا المنطقة كهدية من ملك الإسبان بعد أن تنازل لهم عنها. وقد دامت سيطرتهم عليها من سنة 1530م إلى غاية سنة 1551م.

3- التواجد العثماني الذي دام قرابة 360 عاما من 1551م إلى 1911م, بداية وكما يعرف عند المؤرخين بالعصر العثماني الأول والذي يبدأ من 1551م إلى 1711م.

4- الفترة القرمانلية من 1711م إلى 1835م؛ حيث قام أحمد القرمانلي بإرساء دعائم حكم له ولأسرته ونجحت خلالها الأسرة القرمانلية في السيطرة على الحكم واعتماد نظام الحكم الوراثي قرابة مائة وأربعة وعشرون عاماً, والاستقلال بليبيا عن الدولة العثمانية، وحكم البلاد حكما مباشرا عن طريق باشا تعينه الأستانة.

غير أن خلفاء أحمد القرمانلي لم يحافظوا على حالة الاستقرار والهدوء الذي ساد في فترة حكمه، وسرعان ما ساءت الأوضاع الداخلية فانتشرت الاضطرابات والفتن وساءت الأحوال الاقتصادية للبلاد، وكان ذلك فرصة مناسبة للباب العالي للتدخل المباشر واستعادة سيطرتها على طرابلس الغرب.

5- مرحلة الحكم العثماني الثاني من 1835 إلى 1911م, والتي انتهى فيها حكم الأسرة القرمانلية وبالتالي عودة الحكم المركزي العثماني (المباشر). وقد انتهت هذه المرحلة بوقوع ليبيا تحت سيطرة الاحتلال الإيطالي. وهذا العهد بدوره قسم إلى دورين: الدور الأول يمتد من سنة 1835 إلى سنة 1860, والدور الثاني من 1860 إلى سنة 1911م.

ثانياً- الأوضاع السياسية:

إن بروز الأسرة القرمانلية على مسرح الأحداث جراء ضعف السلطة العثمانية في ليبيا كان له تأثيرات عدة على عديد المستويات، فبالرغم من أن البايلك منح القرمانليين حق التصرف في ليبيا خاصة منذ 1711م، إلا أن ضياع اليونان وبعدها الجزائر من أيدي العثمانيين باحتلال فرنسا لها سنة 1830م، بالإضافة إلى تمرد محمد عليهم في مصر جعلهم ينهون حكم الأسرة القرمانلية سنة 1835م بإلقاء القبض على علي باشا للحفاظ على ما تبقى من ممتلكات الإمبراطورية العثمانية.

ولقد استمر العصر العثماني الثاني في حكم ليبيا ما يقارب ست وسبعون عاماً (1835-1911م), تولى شؤون الحكم خلالها ثلاثة وثلاثون والياً. وقد اتسمت هذه الفترة بأنها فترة عدم استقرار, والدليل على ذلك أن أغلب هؤلاء الولاة قضوا جلّ فترة حكمهم في محاولات إخماد الثورات والتمردات التي قامت في معظم أنحاء ليبيا منذ أواخر عهد القرمانليين دون جدوى. ومن أبرز هذه التمردات نذكر:

- انتفاضة عثمان آغا في مصراته.
- انتفاضة عبد الجليل سيف النصر بفزان ما بين (1830- 1842م).
- ثورة غومه المحمودي (1835- 1858م), في يفزن بالجبل الغربي ونواحي طرابلس ضد الولاة العثمانيين بعد قتل عبد الجليل سيف النصر. وقد انتهت هذه الثورة التي كانت عبر مراحل متقطعة بقتل غومة سنة 1858م.

ومن هنا يمكن القول أن القضاء على انتفاضة غومة كانت نهاية لعصر التمردات والانتفاضات وبداية لعصر جديد يسوده الهدوء والاستقرار. ما ساعد على عودة السيطرة العسكرية الكاملة للأتراك على المراكز الرئيسية بطرابلس الغرب على الأقل.

سعى العثمانيون في عهدهم الثاني في ليبيا ابتداءا من 1835م إلى بعض الإصلاحات عن طريق تخفيف الضرائب على السكان الليبيين، وإجراء بعض التسهيلات الاقتصادية ، ومع ذلك فإن التدخل الأوروبي في ليبيا كان حاضرا دائما بحجة حماية الأقليات النصرانية هناك والتي استقرت في المنطقة منذ سيطرة فرسان القديس يوحنا على مالطا ونشاطهم في المنطقة قرابة ثلاثة قرون.

ومن سمات هذه الفترة من الحكم العثماني ازدياد النشاط الأوروبي في طرابلس إذ حاول القناصل الأوروبيين في هذه الولاية مثلما فعلوا في ولايات الدولة العثمانية عامة استغلال امتيازاتهم بحيث صار لهم دور كبير في إدارة الولاية، وللحد من هذا النفوذ قام السلطان عبد الحميد بتحديد خصائص قناصل الدول الأجنبية وإبلاغ الولاة بالقاعدة العمومية التي يجب اتخاذها في العلاقات بين مأموري الولايات والقناصل والسفراء.

وتنحصر الأحداث الرئيسية التي وقعت خلال هذه الفترة الأخيرة من عمر الولاية فيما بذلته الدولة العثمانية من مجهودات لتوطيد سيطرتها التي أخذت تشعر شيئا فشيئاً بأنها مهددة، كما تتمثل في محاولتها التغلغل صوريا على الأقل في المناطق التي سبقتها إليها فرنسا.

بالإضافة إلى ما سبق لا يفوتنا المقام للحديث عن الامتيازات التي حصل عليها اليهود في ليبيا؛ حيث حاول العثمانيون إسكان العديد من العائلات والأسر في ليبيا جراء قلة السكان بها، كما وجدت محاولات لإسكان اليهود بالجبل الأخضر بليبيا بمنحهم تسهيلات للمكوث هناك من قبل واليها رجب باشا وذلك بإعطائهم أراضي ومزارع خوفا من المطامع الإيطالية هناك. لذلك فإن الإيطاليين سعوا لنقل رجب باشا من ليبيا ليلة الإطاحة بالسلطان عبد الحميد الثاني الخليفة العثماني عام 1908م، وبالرغم من أن رجب باشا كان مع اليهود باعتباره أحد أعضاء الإتحاد والترقي المتخفين إلا أنهم دعموا الإحتلال الإيطالي لليبيا وساعدوا على ارتكاب المجازر الوحشية بها.

ثالثاً– التنظيم الإداري:

بعد أن أصبحت طرابلس الغرب تخضع للحكم العثماني، كان النظام الإداري بها غير سليم، لا يساعد على تنظيم الدفاع وسرعته، ومنذ عام 1850 قسم إلى أربع متصرفيات وهي: متصرفية طرابلس ومركزها مدينة طرابلس، ومتصرفية الخمس ومركزها مدينة الخمس، ومتصرفية الجبل الغربي ومركزها مدينة يفزن، ومتصرفية فزان ومركزها مدينة مرزق. أما مقاطعة بنغازي فهي متصرفية مستقلة في جميع شؤونها يحكمها حاكم مدني برتبة متصرف.

وبموجب قانون الولايات الذي اعتمدته الدولة العثمانية سنة 1865م قسمت إلى مقاطعتين, هما: ولاية طرابلس ويحكمها والي أو باشا, ومتصرفية بنغازي التي تخضع لمتصرف يعتبر تابعاً للوالي, وإن كان له حق في الاتصال بحكومة إستانبول مباشرة في بعض الحالات, بحكم إلحاق مقاطعة بنغازي بالحكومة المركزية في الأستانة ووضعها تحت الإشراف المباشر لها. وقسمت الولاية إلى: متصرفيات, قائمقاميات, ومديريات على رأس كل منها موظفين تابعين لها لكل منهم مهامه المنوطة به وتقع مسؤولية دفع رواتبهم على عاتق ميزانية الدولة.

اشتملت ولاية طرابلس على كل من: مدينة طرابلس, ونواحي تاجوراء, وجنزور, والجفارة, والزاوية, والعجيلات, وزوارة, وترهونة, ورفلة, وغريان, والعزيزية, والجوش. أما متصرفية بنغازي فقد شملت: مدينة بنغازي, ودرنة, والمرج, وجالو وأوجلة, وقصر شعاب, وطبرق, والجغبوب, والكفرة, وأجدابية.

والملاحظ أن الحكم العثماني في ليبيا لم يكن مستقرا وغير ثابت على نظام واحد؛ بحيث تأرجح بين الحكم المباشر وغير المباشر, وخير مثال على ذلك برقة, هذه الأخيرة التي في كانت في بعض الأحيان يتم فصلها عن طرابلس وإلحاقها مباشرة بالأستانة, وفي أحيان أخرى يتم إلحاقها بولاية طرابلس, مثلما حدث سنة 1865م, ثم عادة مرة أخرى عام 1871م لتصبح تابعة لولاية طرابلس، لتعود وتنفصل عنها بعد عام أي في سنة 1872م لتصبح ولاية قائمة بذاتها حتى عام 1888م, حيث أصبحت من جديد متصرفية تابعة لحكم الأستانة بإستانبول.

وكان يدير الأيالة أو الولاية والى برتبة باشا، ويدير المتصرفية متصرف، والقضاء قائم قام والناحية مدير، إلى جانب هذا التنظيم كان يقوم بالنسبة للقبائل تنظيمهم القبلي التقليدي القائم على نظام المشيخة. وبحلول عام 1899 م أصبحت طرابلس الغرب تضم ثلاث ولايات فقط وهي: طرابلس، فزان، برقة.

كان من أولويات الحكم العثماني في طرابلس جمع الضرائب, وقد كانت عائدات هذه الأخيرة يرسل الجزء الأكبر منها إلى الأستانة, وما تبقى منها يصرف على النفقات العامة للولاية من مشاريع وحربية وغيرها. وهكذا يمكن القول أن وضع النظام الضريبي كان الهدف منه مواجهة النفقات العامة للولاية –كما ذكرنا آنفا– إلا أنه لم يلبث أن تحوّل إلى عبء ثقيل ساهم في تذمر الأهالي وتشريدهم, حيث لم يترك شيئاً إلا ووضع تحت طائلته. وأهم تلك الضرائب التي كان الأهالي خاضعين لها حتى سنة 1905م, مثل ضريبة (ورقو) أو الميري وهي نوع من الضريبة المفروضة على مختلف الجهات ومقدارها 81620 أسترلينياً وتدر سنوياً 75000 أسترلينياً. وهناك ضريبة (العشر) وهي تختلف باختلاف المحاصيل, ويدر سنوياً بما يقدر بثلاثين إلى أربعين ألف إسترليني. وقد أعفي القولوغلية من هذه الضريبة. وفرضت أنواع أخرى من الجباية مثل (الإعانة) وهي نوع من القرض الإجباري للحكومة العثمانية. وقد طبق هذا النظام أثناء الحرب التركية اليونانية (1896– 1897م).

أقام الحكم العثماني بطرابلس الغرب في هذه المرحلة جملة من الإصلاحات كان من شأنها أن منحت الشعب الليبي حق إشراك أفراده في شؤون حكم الولاية, فقد أوجد العثمانيون وظيفة "شيخ البلد" التي كان يتولاها أحد أصحاب المكانة من أبناء الشعب الليبي, ويقوم بمساعدة الوالي في إدارة شؤون المدينة, ويعاونه مجموعة من الموظفين يسمى كل منهم "قايد", واستمر هذا النظام قائماً حتى سنة 1869م, حين صدر قرار بتأسيس نظام البلديات في المدن وإلغاء وظيفة شيخ البلد. وبعد صدور دستور 1876م منحت لطرابلس حق التمثيل النيابي في مجلس النواب عن طريق التعيين وتمّ اختيار ممثلين من قبل الوالي ومجلس الإدارة وهما : "محمد بن آغا خوجة" و"سليمان القبطان". وتمّ توقيف العمل بالنظام البرلماني من قبل عبد الحميد إلى غاية سنة 1908م حين أعيد العمل بالدستور إثر الإنقلاب الذي قادته جمعية الإتحاد والترقي, ليصبح بذلك حق التمثيل النيابي في مجلس النواب لصالح ليبيا يتم عن طريق الانتحاب.

رابعاً– التنظيم القضائي:

أقيم النظام القضائي في ولا طرابلس في بادئ الأمر طبقاً للنظام المعمول به الدولة العثمانية, مع بعض التغييرات التي تقتضيها ظروف وعادات وتقاليد بعض المناطق الليبية, حيث أنه وفي سنة 1879م أدخلت بعض التعديلات الهامة على المحاكم المحلية, وأصبح هناك رئيس لكل من المحاكم المدنية وآخر للجنائية, بدلاً من رئيس واحد للمحكمتين كما في السابق – ضم المحاكم الشرعية والمدنية في نظام قضائي موحد–, كما تمت تنحية القاضي الشرعي من رئاسة المحاكم المدنية والجنائية, على أن يظل وفقط رئيسا لمحاكم الاستئناف الخاصة بالنظر في الأحوال المدنية. وقد سلبت هذه الإصلاحات نوعاً من الاختصاص من المحاكم الشرعية, وتركت لها اختصاص الأحوال الشخصية. ويبدوا أن هذه الإصلاحات قد واجهت معارضة وتذمر بين الأهالي, الذين أبدو الرغبة – بتحريض من العلماء المحليين طبعا– في إسناد كل الاختصاصات القضائية إلى المحاكم الشرعية, وقبلوا فقط إقامة محاكم تجارية, بحجة أن المحاكم الشرعية أبسط في الإجراءات وأقل تكلفة وأسرع في نظر القضايا.

ورغم هذه الإصلاحات التي أدخلت على النظام القضائي في الولاية, إلا أن جهود السلطة الحاكمة في وضع القوانين موضع التنفيذ باءت بالفشل, وقد ظل تطبيقها محصوراً في المدن الساحلية

الكبيرة, بينما المناطق الداخلية ظل العرف العشائري هو السائد بين سكانها. أما رعايا الدول الأجنبية فقد خضعوا إلى قوانين الامتيازات الأجنبية وكان يسمح لهم بتطبيق شرائعهم على الأحوال الشخصية, ومحاكم القنصلية هي التي لها حق النظر في القضايا المختلفة لرعاياها.

خامساً– التنظيم العسكري:

أما الجانب العسكري فقد حاول الولاة العثمانيون في ليبيا تكوين قوة عسكرية من الأهالي, تقوم بمساعدة القوات النظامية في تنظيم المقاطعات الجديدة. وقد كان يتم تجنيد الأهالي عن طريق الإكراه تارة والإغراء تارة أخرى, وقد قامت القبائل المتعاونة مع السلطة الحاكمة بتزويد الجيش بالعناصر المعروفة باسم (القولوغلية) مقابل إعفائها من الضرائب. كما حاول الولاة العثمانيون أيضاً من تشكيل فرق من المشاة تتكون من عناصر مختلفة تنتمي إلى القبائل الساحلية, لكن لم تكن هذه الفرق قادرة على تحقيق نتائج مرضية كتلك التي حققتها عناصر "القولوغلية". وشملت هذه الخدمة التطوعية في سنة 1880م قبائل المحاميد, وفي سنة 1887م قبائل الشاطئ, وفي سنة 1902م أصدرت الحكومة قانون التجنيد الإجباري, الذي أثار جملة من الاضطرابات والمشاكل الخطيرة في كامل أنحاء ليبيا. وقد قامت الحكومة بموجب ما نص عنه هذا القانون, بإلغاء القولوغلية والامتيازات المقررة لها وألزمت بدفع الضرائب بداية من سنة 1904م. وكل هذا أدى إلى عرقلة تنفيذ قانون التجنيد الإجباري مبدئياً إلى أوائل سنة 1911م.

من الملاحظ أن اهتمام الولاة الليبيين كان موجهاً في الأساس وبدرجة أولى إلى عرقلة التدخل الأجنبي في طرابلس وبرقة وحماية الحدود, أكثر من اهتمامها بالتغلغل الإنجلو – مصري في الشرق, والفرنسي في الغرب والجنوب. وعرقلة التغلغل السلمي الإيطالي بكل الطرق.

سادساً– الوضع الاجتماعي والاقتصادي:

تشير الإحصائيات إلى أن عدد سكان ليبيا في بداية القرن العشرين لم يتجاوز المليون نسمة من حضر وبدو رحل, حيث أن طرابلس الغرب وصل تعدادها إلى حوالي 580 ألف نسمة, في حين بلغ تعداد إقليم برقة حوالي 530 ألف نسمة، والباقي يتوزعون في الدواخل وإقليم فزان وسرت بحوالي 620 ألف نسمة.

لم يُدخل الأتراك أي تعديل على التكوين السلالي (التركيبة البشرية) لليبيا. فقد اقتصر النزوح إليها على العناصر العسكرية والإدارية, وبعض العناصر القليلة الوافدة على البلاد بمحض إرادتها واختيارها. كما وفدت على البلاد في فترات لاحقة بضع مئات من رعايا الإمبراطورية المتداعية, لأسباب عدة, أهمها النفي والإبعاد السياسي الناجم عن المشاركة في الحركات الثورية التي جرت خلال سنوات (1879- 1908م). ويتعلق الأمر في الغالب بالأكراد والأرمن أو جماعة تركيا الفتاة, من الثائرين الذين تقرر نفيهم وإقصاؤهم إلى الأماكن النائية بدواخل البلاد. وقد تسند إليهم في بعض الحالات مهام إدارية.

ومن الملاحظ أن الولاة الأتراك قد أظهروا قلة اهتمام بالسكان, إما بسبب المشاكل ذات الطابع السياسي التي كانت تستنفد كل نشاط الحكومة المركزية, وإما بسبب الاختلافات في التكوين البشري السلالي بين العنصرين، الأمر الذي يجعل من الأتراك في بعض الأحيان غرباء.

لقد أدت طول فترة الحكم العثماني في ليبيا ووجود جند الإنكشارية بها إلى خلق فئة سكانية جديدة ناجمة عن زواج الجنود الأتراك بالنساء المحليات (الليبيات)؛ عرفت باسم "القولوغلية", أو ما يطلق عليهم بأبناء العسكر, ومع مرور الزمن أصبحوا يعرفون بالكراغلة, وقد بلغ عددهم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حوالي 50 إلى 60 ألف نسمة.

وبالنظر إلى وضعية الحالة الصحية بالمنطقة فإنهما لم تكن بالمرضية إلى حد بعيد, رغم وجود بعض الولاة العثمانيين الذين أبدوا اهتمام بتحسينها, مثلما فعل الوالي حالت باشا (1870– 1871م) الذي افتتح مستوصف طبي ليقدم خدماته الطبية لأهالي الولاية الفقراء. وكذا الوالي أحمد عزت باشا (1879- 1880م), الذي أسس سنة 1879م أول مستشفى مدني عام عرف باسم "مستشفى الغرباء" على أنقاض مستشفى قديم تابع لأملاك البلدية, ثم أنشأ مستشفى آخر بديل عنه خارج المدينة في المكان المسمى بالسبخة, بالإضافة إلى مستشفى باب البحر الذي أنشئ عام 1883م في ولاية راسم باشا (1881– 1896م)، بني داخل أسوار المدينة فوق أساس فندق قديم بالقرب من البحر, إلا أنه حول فيما بعد إلى مدرسة عسكرية سنة 1891م. وإلى جانب هذه المستشفيات المدنية كانت هناك مستشفيات عسكرية داخل وخارج المدنية, مثل المستشفى الذي أنشئ في خلال ولاية محمد أمين باشا (1842– 1847م) في منطقة المنشية على أنقاض قصر قديم, وأجري ترميم لهذا المستشفى عام

1848م وتمّ افتتاحه رسمياً عام 1853م. وقد تميز بأنه كان يقدم خدماته لعامة الأهالي، على الرغم من تخصصه بالعسكريين فقط، فقد كان يتردد عليه عدد غير قليل من المواطنين المدنيين للكشف والعلاج. وقد كان للبعثات التبشيرية دور مهم في مجالات الطب في طرابلس حيث افتتحت الراهبات سنة 1898م مستشفى أطلق عليه اسم "المستشفى المسيحي" يُداوى فيه المرضى الفقراء والأهالي, وتقدم لهم العناية الطبية مقابل أجر زهيد, فضلاً عن إعطاء الأدوية وبالمجان للفقراء, مما لاقى استحساناً وترحيباً من قبل الأهالي. وفضلاً عن هؤلاء الراهبات كان هناك مبشرين بروتستانت متواجدين في الولاية منذ عام 1870م، كانوا يقومون بتقديم الأدوية وبالمجان للمرضى، وفي الوقت ذاته كانوا يحاولون استمالة الأهالي للديانة المسيحية من خلال قراءة المواعظ في الإنجيل.

لقد كانت هذه المستشفيات والمراكز الصحية الأجنبية ممن كانت تقدم خدماتها بالمجان لأهالي الولاية سعياً منها إلى رسم صورة إيجابية عن مشاريعها الخدمية والتي كانت ترسم وراءها صوراً سلبية مزينة بسعيها لاحتلال أرض الولاية، كباقي الولايات العثمانية التي بدأت تتساقط الواحدة تلو الأخرى، خاصة في المغرب العربي، أمام التيار الاستعماري الجديد.

شهدت ليبيا في الكثير من المرات وعبر حقب متعددة تراجعاً كبيراً في تعداها السكاني وبخاصة خلال القرن التاسع عشر, بسبب حدوث الكثير من الأمراض والأوبئة كالطاعون عام 1837م والذي خلف حوالي ثلاثة آلاف نسمة, وكذا الكوليرا التي أصابت طرابلس عام 1850م مما أدى إلى وفاة 800 نسمة خلال ثلاثة أشهر, وهذا العدد الكبير من الضحايا أدى إلى تناقص عدد السكان إلى (5) آلاف نسمة مما دفع بالكثيرين إلى الهجرة إلى تونس ومالطا. هذا بالإضافة إلى حدوث الكثير من المجاعات التي كانت تجتاح أراضي الولاية جراء قلة تساقط الأمطار كان أخطرها ما حدث في سنة (1881- 1882م), إذ لم تنتج البلاد شيئاً قط.

أما في الميدان الزراعي فقد نشطت زراعة الأراضي وغرس البساتين وإدخال الكثير من المزروعات الجديدة عن المنطقة كزراعة البن (القهوة) وزراعة أشجار التوت, إلى جانب تربية المواشي الذي كان يعمل فيه أكثر من 80% من سكان البلاد، وكذا زراعة القمح والشعير والتي تعد الغذاء الرئيسي للسكان خاصة في الأرياف والبوادي. وكذا زراعة الزيتون بالإضافة إلى التين والتمر وأنواع الخضراوات المختلفة، وأما نبات الحلفاء فيشكل المساحة الأكبر من أجزاء البادية حيث يقوم البدو بحصده في الربيع

والصيف. إلا أن العديد من التقارير قد ذكرت أن إنتاج الأرض الليبية ذو الطبيعة الصحراوية, والتي تتميز بندرة الأمطار وقلة اليد العاملة وغيرها, ساهم في عدم انتظامها في الإنتاج الزراعي وبالتالي عدم سد الحاجيات الضرورية المحدودة لسكانها, فالمنتوجات الزراعية الرعوية وكذا إنتاج المواشي والحبوب يختلف ويزداد وينقص بحسب سنين الجفاف والمطر وتغير الظروف المناخية, فعلى سبيل المثال عانت الولاية من جفاف سنوات: 1856م, 1859م, 1881م, 1888م, 1901م, وهذا يشير إلى محدودية فائض الإنتاج.

هذه الوضعية غير المشجعة على ممارسة نشاط زراعي يتماشى ومتطلبات السكان وحاجياتهم؛ دفعت بالحكومة العثمانية إلى إصدار عدة قوانين ولوائح منها: قانون الأراضي الصادر في 1864م, والذي ساعد على تدعيم السلطة, وإنعاش الحياة الفلاحية في الولاية. وفي عهد الوالي علي رضا باشا (1866- 1873م) حيث قام بتنفيذ إصلاحات إدارية وعمرانية واسعة, وإعادة تنظيم تعداد السكان بتعمير بعض المدن الليبية, كالبمبة وطبرق وساحل برقة وغيرها. وقام بتوزيع الأراضي على الأهالي وإعفائهم من الضرائب في محاولة منه لتعميرها, فأولى اهتماما كبيرا لحفر الآبار وإصلاح تجهيزات السقي وشراء آليات رفع الماء والمضخات, تسوية الطرق والمعابر, كما خصص ميزانية للاحتياجات الاجتماعية, هذا كله أدى إلى إنعاش الزراعة. كما قامت حكومة الولاة في طرابلس الغرب خلال فترة حكم رجب باشا (1906- 1908م) بإنشاء مصرف زراعي لإنقاض المزارعين من الاستغلال عند تقديم القروض لمحتاجيها, وألغى الامتيازات التي تمتع بها البعض, لاسيما طائفة القولوغلية.

لقد عرفت ليبيا صناعات مختلفة, انتشرت في كافة أنحائها مثل صناعة المنسوجات الصوفية والحريرية خاصة المطرزة بالخيوط الذهبية والفضية, وحياكة القطن, بالإضافة إلى صيد الأسماك والإسفنج. وحسب بعض الوثائق فإن ليبيا كان فيها نحو 3100 نول للنسيج, وكانت خيوط القطن الدقيقة اللازمة تستورد من بريطانيا والنمسا وإيطاليا. ولسد حاجة البلاد من الحرير قام الوالي أحمد راسم باشا سنة 1899م بإحضار 2200 شجرة توت من الأناضول وزرعها في منطقة سيدي المصري بالقرب من طرابلس, والتي كان بها سوق للحرير, والإضافة إلى صناعة النسيج كان هناك إنتاج معتبر للسجاجيد والفخار, واستخراج الملح, وصناعة الصابون والحلفاء.

كما اشتهرت ليبيا بصياغة الذهب والفضة وصناعة الحلي والأسورة والأقراط والخواتم، في كل من طرابلس ويفرن ومصراته وبنغازي ودرنة وفزان, وكذلك صناعة الدباغة والصباغة بالألوان والأحذية الوطنية (البلغة) والأحزمة الجلدية, وسروج الأحصنة والمهاري.

مثلت التجارة نشاطا اقتصاديا هاما في البلاد, وهذا راجع إلى الطبيعة الليبية التي ارتبطت بالقارة الإفريقية بطرق برية, وكانت تقوم على تصريف منتجات البلاد واستيراد ما تحتاجه, كما كانت تعتمد على تجارة القوافل من وسط قارة إفريقيا إلى المدن الساحلية عبر ثلاث طرق, وهي:

1- من طرابلس إلى غدامس فغات مرورا بزنيدر وكانو فالسودان.
2- من طرابلس إلى فزان ثم سوكنه إلى مرزق فبيلما إلى تمبكتو.
3- من بنغازي إلى أجلة ثم جالو فالكفرة إلى بحيرة تشاد ووداي ودارفور.

وقد أولى الكثير من الولاة جهودا لإنعاش الحياة الاقتصادية داخل البلاد وخارجها, فقد قاموا بإنشاء العديد من الأسواق بالولاية, فانتشرت الأسواق في المدن الكبرى وفي القرى والأرياف حيث كانت الأولى عامة مثل سوق الترك وسوق الرباع, والثانية أسبوعية يأتي إليها التجار لعرض بضائعهم كسوق الخميس وسوق الجمعة, سوق الخبز, سوق ميدان الحلفاء في طرابلس، وسوق المواشي، وسوق الحشيش والعلف في بنغازي.

كما ترتب عن ازدهار التجارة ووجود صناعات مختلفة إنشاء أسواق جديدة كسوق الحميدية في عهد أحمد عزت باشا (1879- 1880م), وسوق المشير في عهد رجب باشا, وأنشأ الوالي علي رضا باشا سوق العزيزية. وكانت أحسن المواقع وأكثرها أهمية كمراكز إشعاع تجاري ونفوذ سياسي, غدامس ومرزق, اللتين اعتبرتا كمحطتين رئيسيتين ونقطتي انطلاق بين ليبيا والسودان, مما ساعد وبشكل كبير على ازدهار تجارة القوافل بين ليبيا وإفريقيا الوسطى والتي بلغت ذروتها في الفترة ما بين (1870- 1881م).

شهدت تجارة القوافل بداية من منتصف القرن التاسع عشر, تراجعاً ملحوظاً بسبب قرار منع تجارة الرقيق (العبيد) والنخاسة بموجب المرسوم السلطاني الصادر في أفريل 1855م, وعلى الرغم من ذلك استمرت عمليات البيع تجري في الأسواق, ولم تتمكن السلطات العثمانية من القضاء نهائيا على هذه التجارة (الرقيق). وتشير بعض التقارير حول تجارة القوافل أنه خلال الفترة الواقعة بين (1899- 1906م) أن قافلة الجنوب كانت تصدر من ليبيا ما قيمته 500 ألف ليرة سنويا, وتستورد ما قيمته

800 ألف ليرة, إلا أن هذه التجارة انهارت وتقلصّت بنسبة عشرين ضعفاً بين طرابلس وإفريقيا الوسطى خلال الفترة الواقعة ما بين (1890- 1905م), ثم اضمحلت بعد أن استولت فرنسا على تمبكتو وعلى تونس.

شهدت طرابلس الغرب خلال العهد العثماني الثاني حركة انبعاث تجاري, وبخاصة خلال الفترة ما بين (1860- 1880م), حيث ارتفعت قيمة الواردات بميناء طرابلس من 6481000 ليرة إيطالية إلى 15740795 ليرة إيطالية, لتقفز الصادرات هي الأخرى من 6937000 ليرة إلى 11930371 ليرة في سنة 1879م. ونال تصدير الحلفاء من هذه الأرقام حظاً وافراً, ففي سنة 1881م أُنشئت دار (أربيب) وشركاؤها في لندن والتي تُعد مكسباً لتجارة الحلفاء والتي كان لها أثرها الإيجابي على التجارة في ليبيا. ففي سنة 1888م كان يُصدر منها من 60 ألف إلى 70 ألف طن سنوياً.

وقد بلغت قيمة التصدير إلى أوروبا في الأعوام العشرة الأولى بين (1882- 1892م) ما يقدر بـ 37 مليون ليرة إسترلينية. لكنه وبالرغم من كل هذا سنلاحظ تراجعاً رهيباً في التبادلات التجارية بين طرابلس ودول أوروبا متمثلة في إنجلترا ومالطا وإيطاليا, وبعض الدول الإسلامية كتركيا وتونس, فقد سجل الميزان التجاري عجزا كبيراً خلال سنة 1886م, حيث بلغ مجموع الواردات 309850 ليرة إسترلينية , في حين بلغ التصدير 231000 ليرة إسترلينية, وسوف يستمر هذا الانهيار بسبب تراجع المبادلات مع أسواق الحبوب في بورنو ووادي, وكذا تراجع الطلب في أسواق أوروبا على بعض المنتوجات كريش النعام, والعاج, ومنع تجارة العبيد, وقد بلغت قيمة تراجع التصدير في سنوات (1892- 1902م) 24750000 ليرة, ولم تتعد هذه التجارة 450000 ليرة تقريبا خلال الفترة الواقعة ما بين (1902- 1911م).

استطاع الميزان التجاري أن يحقق بعض الاستقرار, ففي عام 1900م بلغت الواردات ما مجموعه 418500 ليرة إسترلينية, أما الصادرات فبلغت ما مجموعا قدره 449500 ليرة إسترلينية. وتزامن هذا مع زيادة الطلب على منتوج الإسفنج في الأسواق الأوربية, والذي عوض بدوره تراجع الإقبال على الحلفاء لاكتشاف صناعة الورق من المواد الخشبية وكذا بسبب المنافسة التونسية والسويدية, حيث بلغت كمية التصدير سنة 1911م 25000 طناً فقط.

وما يستدعي الانتباه والملاحظة في حركة التبادل التجاري, هو أن إيطاليا كان لها الحظ الأوفر في المبادلات التجارية مع ليبيا حيث شهدت نمواً ملحوظاً وزيادة مطردة خاصة مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين, فقد بلغت ضعف المبادلات مع إنجلترا وأربعة أضعاف مقارنة مع فرنسا, وهذا راجع بشكل أكبر إلى اهتمام إيطاليا بطرابلس كمنطقة نفوذ استعماري. وكانت التجارة الإيطالية مع طرابلس تتمثل في منتوجات مثل: الدقيق, والمنتوجات القطنية وخيوط القطن والمنسوجات الحريرية والقهوة وأعواد الثقاب, والأواني الخزفية والورق, والزجاج والخشب, الجلود, وقد ارتفع الاستيراد الإيطالي من 1300000 ليرة سنة 1901م إلى 2223000 ليرة في سنة 1905م, ليصل إلى 3200000 ليرة سنة 1910م.

لقد فقدت فزان هي الأخرى في مستهل القرن العشرين أهميتها التجارية بصفة تكاد تكون كاملة, خاصة بعد إلغاء تجارة الرقيق وضعف الاهتمام بالبحث عن ريش النعام بسبب منافسة البلدان الأخرى والأحداث السياسية التي غيرت الوضع في المناطق المحيطة ببحيرة تشاد, وليبيا هي الأخرى بدأت تفقد أهميتها التجارية؛ فقبيل نهاية القرن التاسع عشر بدأت الطرق التجارية تتحول تدريجيا عن ليبيا, إذ قامت في غرب القارة الإفريقية موانئ أصبحت البضائع ترسل إليها.

سابعاً– الوضع الثقافي:

عاشت طرابلس الغرب خلال الفترة محل الدراسة, واقعاً ثقافيا محدوداً, حيث كان التعليم تقليدياً, قائماً على تدريس مناهج تقليدية متوارثة. باستثناء بعض الإشعاعات الفكرية ممن عادوا من الأزهر في مصر, وجامع الزيتونة في تونس, والقرويين في المغرب. وهكذا ظلت ليبيا خالية من المدارس العامة والتعليم النظامي حتى سنة 1895م, ولم تكن ثمة مدارس أو معاهد نظامية أهلية. وقد كان النوع الوحيد من التعليم الذي يُقدم إلى الأطفال هو القراءة والكتابة العربية وفقاً للطريقة التقليدية العتيقة. ويقوم التعليم كله حول القرآن يُلقن في المدارس التقليدية المعروفة باسم (الكتّاب), وقد ظلت الكتاتيب واستمرت على أداء وظيفتها حتى أثناء العهد الإيطالي.

وبعد فترة طويلة من الركود الثقافي والفكري, شهدت البلاد أواخر العهد العثماني تطور ثقافي وفكري, لاسيما بعد الإنقلاب العثماني عام 1908م والذي ولد نهضة فكرية وصحفية دفعت بالفئة المثقفة نحو التحديث والعصرنة, فانتشر التعليم الديني على نطاق واسع حتى عمّ جميع المناطق وذلك عن

طريق الكتاتيب والمساجد والزوايا, وظهرت كذلك المدارس ورياض الأطفال على النظام الحديث, حيث أنشأت الحكومة العثمانية بطرابلس الغرب بعد سنة 1895م مدارس نظامية تقوم بالتعليم وفقاً لأحدث النُظم العصرية, فسجل التعليم العام تقدماً ملحوظاً خلال الأعوام الإثني عشر الأخيرة من العهد العثماني. وقد بلغ عددها 66 مدرسة بالإضافة إلى المكتب السلطاني للتعليم العالي, ومدرسة المعلمين بطرابلس ومدرسة الزراعة. وكذا مدرسة ابتدائية للذكور التي مدتها ثلاث سنوات ومدرسة ثانوية للذكور, ومدرسة ابتدائية وثانوية للبنات تهتم بمختلف المناهج, والمدرسة الحربية ومدرسة الفنون والصنائع التي أُنشئت خلال عهد الوالي نامق باشا سنة 1889م يديرها ضابط لتعليم أبناء وبنات الأسر الفقيرة والأيتام وجعلوا لها أوقاف كثيرة.

وقد حاول بعض الولاة النهوض بالبلاد الليبية, والمنجزات الثقافية تشهد على الإرادة القوية لهم, من أمثال الوالي أحمد عزت (1858- 1860م) الذي أسس المدارس الثانوية الأولى بالبلاد, كما اهتم بالخدمات البريدية, نقل البريد على الباخرة المولودية, وفي ولايته الثانية (1879- 1880م) أسس هذا الوالي أيضاً مدرسة الفنون والصنائع. وعمل علي رجب باشا سنة 1904م على إنشاء المدارس العليا الإبتدائية. وأنشأ الوالي راسم باشا مدرستين ابتدائيتين ومدرسة عسكرية.

وقبيل الاحتلال الإيطالي لليبيا كان في ولاية طرابلس الغرب, في عام 1908م, حوالي 24 مدرسة متوسطة وابتدائية عثمانية للذكور والإناث تدرس باللغة التركية, مع وجود العديد من الكتاتيب والزوايا والمدارس التقليدية التي تدرس باللغة العربية, و3 مدارس لليهود الذكور, و2 للإناث. كما كان بطرابلس الغرب مدرستان إسرائيليتان واحدة للذكور وأخرى للإناث. وينفق عليها الإتحاد الإسرائيلي. أما في لواء بنغازي فكانت توجد 12 مدرسة متوسطة وابتدائية تدرس بالتركية, و39 مدرسة تدرس بالعربية, ومدرسة تركية للمعلمين, و3 مدارس للبنات بالتركية, ومدرسة يهودية واحدة, ومدرسة إيطالية للبنات, مدرستان فرنسيتان واحدة للذكور وأخرى للإناث.

هذا فضلا عن المدارس الإبتدائية, التي كانت تعرف باسم (كتّاب), حيث كانت هناك المدارس "الراشدية", أي الإعدادية أو الثانوية, "العرفان" وتصل مدة الدراسة بها أربع سنوات. وبقيت هذه المدارس تعرف بقلتها ومحدودية إنتشارها, وعدم اهتمام الحكومة بتطويرها.

لم يقتصر هذا الاهتمام بالمدارس على العثمانيين فقط, بل قامت أيضاً إيطاليا بإنشاء العديد من المدارس وتمويلها فأنشأت مدرسة فنية تجارية ومدرستين ابتدائيتين واحدة للبنين وأخرى للبنات وروضة أطفال للبنين والبنات.

كما عملت هذه المدارس على نشر الثقافة الأوربية داخل ليبيا، بما في ذلك الدعاية الاستعمارية للحضارة الأوربية، والدعوة للإعجاب بها، وعدم الاعتزاز بالتراث القومي العربي, والتشكيك في الاصالة العربية والقيم الإسلامية.

وفي ميدان الصحافة والطباعة شهدت ليبيا في عهد الوالي محمود نديم باشا سنة 1866م أول مطبعة حكومية بليبيا, وصدرت عنها أول جريدة رسمية باسم "**طرابلس الغرب**", وكانت تُحرر باللغة العربية والتركية. وقد عرفت الصحافة والطباعة فترة ازدهار وحرية إبان تطبيق الدستور العثماني سنة 1908م, مما زاد من أعداد الصحف الصادرة في الولاية مقارنة ببداية ظهورها, حيث تجاوز العدد في الفترة من (1908- 1911م) إلى ما يزيد عن 12 مطبوعة ما بين جريدة ومجلة كان لها الأثر الإيجابي في البلاد, ومن أهمها صحيفة "**الترقي**" التي ظهرت سنة 1908م, وكانت تصدر أسبوعياً في ألف نسخة, وظهرت في العام نفسه صحيفة "**الكشاف**", الناطقة باللغة العربية والتركية والفرنسية أيضاً, لصحابها محمد بك النائب الأنصاري, وصحيفة "**العصر الجديد**" في سنة 1910م لصاحبها محمد علي البارودي. وفي العام نفسه أصدر التونسي الهاشمي أبو قشة الذي هاجر إلى طرابلس صحيفة "**أبو قشة**" في 1200 نسخة, وطرابلس الغرب التي كانت تصدر باللغة التركية. وقد اتبعت الأسلوب النقدي الهزلي في مواضيعها حيث نوقش على صفحاتها التوسع الاقتصادي والسياسي للاستعمار الأوروبي, وفي عام 1910م صدرت صحيفة "**المرصاد**" لصاحبها أحمد الفساطوي لفضح السياسة الاستعمارية الأوروبية في شمال إفريقيا, وغيرها من الصحف الأخرى مما جعل الإقبال عليها أكثر من غيرها.

كما شهدت طرابلس الغرب خلال تلك الفترة ميلاد صحف جديدة من أبرزها: "المرصاد", كانت من أهم الصحف التي نبهت إلى محاولات التغلغل الإيطالي في البلاد. كما ظهرت صحف أخرى محلية صدرت في الولاية وخارجها, مثل: "الاقتصادي" سنة 1910م, "دار الخلافة" صدرت في استانبول على يد عبد الوهاب عبد الصمد, "الرقيب" سنة 1911م, وقد تأثرت الصحافة الليبية

بالصحافة التركية والعربية لاسيما المصرية والتونسية, خاصة ما تعرض منها إلى نقد الحكام, وطرح المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية, ما فتح متنفساً للتعبير.

والمطلع على تلك الصحف والمجلات يدرك جليا أنها حملت في طياتها حب الحرية والتغيير والدفاع عن الحقوق حتى في عهد الخلافة العثمانية, ولمدى إسهامها الواضح في الكشف والتحليل للنوايا الإيطالية تجاه ليبيا, والذي يطرح العديد من التساؤلات تجاه الصمت العثماني إزاء ذلك. وكذا فضح المتآمرين من الداخل مع السياسة الإيطالية من موظفي السلطة المؤيدين للأنشطة والتوسعات والطموحات الاستعمارية الإيطالية بطرابلس من أمثال الوالي حسن حسني باشا (1909- 1910م).

وبعد الغزو الإيطالي تعرضت الصحافة في ليبيا لمختلف أنواع الضغط والكبت والاضطهاد، برغم ما كانت تظهره هذه الصحف من روح المقاومة والنضال، كما إن طرابلس عرفت صحف أجنبية أنفق عليها الاستعمار واستخدمها في إطار حملته للترويج للاحتلال وللثقافة الإيطالية، واستخدم فيها محررين أجانب ويهود، فكانت الكلمة الحرة معدومة، وموضوعية الصحافة غائبة، نظرا لشدة الرقابة على الصحف والصحفيين ومعاقبة كل صحفي وطني مخالف لتوجهات وقوانين الحكومة الإيطالية.

بالرغم من كل هذه الانجازات فإن الملاحظ أن الحكومة العثمانية في ليبيا, لم تطبق سياسة رشيدة بالقدر الكافي للنهوض بالولاية, ولم تهتم برفع المستوى المعنوي والمدني للسكان لاسيما القبائل التي كانت تعيش خارج المراكز الرئيسية, ما ساهم في تردي أوضاع الولاية في جميع المجالات ما جعلها تسقط في يد الاحتلال الإيطالي عام 1911م.

ثامناً– الجمعيات والتنظيمات الداخلية:

بالرغم من أن الوضع الثقافي لطرابلس الغرب لم يكن متميزاً خلال تلك الفترة, إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور جمعيات أو تنظيمات ثقافية أو دينية, حملت على عاتقها مسؤولية الإصلاح وإرشاد العالم الإسلامي, وهيأت الأجواء لظهور نهضة فكرية في طرابلس الغرب, واكبت النهضة الفكرية العربية التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر, قادها جيل من المثقفين حملوا على عاتقهم عبء مسؤولية هموم وقضايا المجتمع الليبي, نذكر من أبرزها:

1- الحركة السنوسية:

هي حركة دينية, ودعوة إسلامية إصلاحية تدعوا الناس إلى العودة بالإسلام إلى أصوله الصحيحة زمن السلف الصالح, وتعتبر من أكبر الحركات الإصلاحية في العصر الحديث, ظهرت كرد فعل للتدهور الذي أصاب العالم الإسلامي عامة والدولة العثمانية خاصة, وقد عملت على نشر الدين الصحيح ورفع لوائه وتعميم التعليم الديني, عن طريق إنشاء الزوايا وهي دور عبادة وتعليم ومراكز حياة وإجماع ومقر سلام وأمن ونظام في جميع الأقطار التي نشطت فيها السنوسية, إلى جانب نشر الدعوة القائمة على أساس العمل بالسُنة والشريعة بدون شرط أو تقصير.

وقد سميت بهذا الإسم نسبة إلى مؤسسها محمد بن علي السنوسي (1787- 1859م), الذي ولد ببادية مستغانم بالجزائر, أنتقل إلى أماكن كثيرة داخل البلاد وخارجه طلباً للعلم, حيث رحل إلى فاس, ومصر, مكة, الحجاز, قابس ...إلخ, ليستقر في نهاية المطاف في إقليم برقة بطرابلس الغرب, وبها أسس "الزاوية البيضاء" في الجبل الأخضر سنة 1843م, وأطلق عليها لقب "الزاوية الأم" واتخذ منها مركزاً لدعوته, بعد أن كانت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي آنذاك. كما لم تتعرض الحركة لأي مضايقة أو تدخل في شؤونها من قبل الدولة العثمانية والتي لم تبدِ أي تخوف منها باعتبارها تدعوا للإصلاح, فالحركة قد أعلنت ولاءها للسلطان وللدولة العثمانية, ورأت فيها دولة الخلافة, وأنه لا بد من الوقوف لجانبها.

وقد عمل السنوسي على توثيق علاقاته مع حكام الأقاليم الليبية في طرابلس وبنغازي, وعلى إقامة علاقات ودية واتصالات وثيقة مع الدولة العثمانية عن طريق البعثات والوفود بين الطرفين, كالوفد الذي أُرسل برئاسة الشيخ المحبوب شيخ زاوية بنغازي, فجاء أول اعتراف رسمي من الحكومة العثمانية بالحركة في الفرمان الذي أصدره السلطان عبد المجيد الأول سنة 1856م, أعفيت بموجبه الزوايا السنوسية المنتشرة في طرابلس الغرب من الجباية والضرائب ومعاملتها كوقف إسلامي.

وكان الولاة في طرابلس يحرصون على إقامة علاقات طيبة مع شيوخ السنوسية, فحين زار محمد السنوسي طرابلس كان في استقباله الوالي عشقر علي باشا (1838- 1842م), وقد استمرت العلاقات بين الطرفين في عهد محمد المهدي (1859- 1902م), باستثناء التوتر الذي أحدثه رفض

محمد المهدي السنوسي طلب السلطان عبد الحميد الثاني القاضي بإرسال مقاتلين لمساعدة الدولة العثمانية في حربها ضد روسيا خلال حروب سنة 1877م, وعدا هذا كان الطرفان يحرصان على أن تكون العلاقات طيبة بينهما.

توسعت الحركة السنوسية, حتى أصبحت أهم حركة إصلاحية في شمال إفريقيا والصحراء, حيث بلغ عدد زواياها 52 زاوية سنة 1859م, ليرتفع سنة 1920م ليبلغ 146 زاوية. وقد لعبت الحركة دوراً كبيراً في مقاومة الوجود الفرنسي في إفريقيا, والدور نفسه لعبته ضد الاحتلال الإيطالي في ليبيا.

2- نادي قراء تخانة (1883-1884م):

تعرف أيضاً باسم "الجمعية السّراجية", وتعد هذه الجمعية أول تجربة لإقامة جمعية تنظيمية اتصفت بالوعي والطموح توافقت في أهدافها مع تطلعات الحركات الشعبية في الوطن العربي المناهضة لسياسة العثمنة, وشكلت بداية اليقظة الفكرية الحديثة في طرابلس الغرب, وكانت هذه الجمعية ذات طابع سري, وتشير المصادر إلى أن هذه الجمعية ظهرت في عام 1883م, على أيدي مجموعة من الشبان يقدر عددهم بعشرة أفراد, كان من بينهم: أحمد النائب الأنصاري, وحمزة ظافر المدني, وإبراهيم سراج الدين وغيرهم, وقد اتخذ هؤلاء الشبان من مقهى مصطفى آغا أرضروملي- الواقعة خارج سور المدينة (طرابلس)- مقراً لهم ولجمعيتهم, وسطروا قانوناً وبرنامج عمل للجمعية أطلق عليه "فوائد ونصائح خيرية" يضم عشرين فائدة أو بنداً تشرح أهدافها. وقد بدأت الجمعية باعتبارها نادٍ للقراء بالاشتراك مع عدد من الصحف العثمانية والأجنبية, للتنويه عن غرض الجمعية الأساسي, ولاستخدام هذا الأمر كذريعة تبرر من خلالها إقامة الجمعية للوالي العثماني على اعتبار أن إقامة نادٍ للقراء سبق وأن أقيم في الولاية سواء من قبل اليهود أو المسيحيين.

وقد حددت هذه الجمعية مهاماً كانت تنوي تحقيقها في نقاط أساسية, في مقدمتها التصدي لخطر الاستعباد الاستعماري للولاية, ونشر التعليم في أرجاء الولاية, ورفع المستوى الاجتماعي لسكان الدواخل والصحراء, وقد كانت هذه الأهداف التي تتسم بالاعتدال تمثل خطراً في نظر الحكم العثماني في طرابلس الغرب, وفي نظر القوى الدينية التقليدية.

ويتضح من دراسة قانون الجمعية تصورات مؤسسيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواقعية لتلك المرحلة, فهي تعبر عن بعد وطني ليبي, وانتماء قومي عربي, والتزام ديني وسطي, وتقبل التعايش مع الآخر, والدعوة للانفتاح الفكري والسياسي. وقد تمّ حل الجمعية بعدما اكتشف أمرها, ونفي قائدها إلى الأستانة, وسجن العديد من الأعضاء.

3- جمعية الاتحاد والترقي (1908-1911م):

وهي فرع من جمعية الاتحاد والترقي التركية, وكانت مؤسسة ثقافية أهدافها سياسية, دخلت إلى طرابلس الغرب في عام 1908م, بعد وصول جمعية الاتحاد والترقي إلى الحكم في الدولة العثمانية, والتي دعت إلى تأسيس فروع لها عبر مختلف ولايات السلطنة, وحظيت طرابلس الغرب بالأسبقية, وكان القوميون الطرابلسيون من أبرز المنتمين إلى هذه الجمعية, فضلا عن الضباط والموظفين الأتراك, نذكر منهم: عارف أفندي, اليوزباشي محمد أفندي, عارف أفندي, محمد النائب الأنصاري, سليمان الباروني,...الخ, وتمّ انتخاب الشيخ محمد البوصيري رئيساً للفرع. بدأت الجمعية نشاطها بإصدار صحيفة الترقي, ورغم انتمائها لجماعة الاتحاد والترقي إلا أن حكومة هذه الأخيرة قامت بمصادرة صحيفة هذه الجمعية المحلية وملاحقة العاملين فيها.

حددت هذه الجمعية هدفها بتوثيق العرى والمودة بين العثمانيين والمحافظة على حقوق الأهالي, استناداً للقانون الأساسي, وقد اتخذت من التعليم إحدى أهم الوسائل لتحقيق أهدافها وغاياتها الرئيسية, واتخذت من مقر صحيفة الترقي مقراً لعقد اجتماعاتها. والملاحظ أن صحيفة الترقي, لسان حال هذه الجمعية ساهمت من خلال مقالاتها, في نشر أفكارها الداعية لنصرة اللغة العربية إلى جانب اللغة العثمانية, مما يدل على تمسك أعضائها بشعورهم القومي.

انتهى نشاط هده الجمعية الذي لم يتجاوز الثلاث سنوات بعد الاحتلال الإيطالي عام 1911م, ولم يبق منها شيء سوى شعاراتها التي مثلت قاعدة للحياة السياسية التي سوف تشهدها الولاية فيما بعد.

وفي الأخير يمكن القول أن أوضاع ليبيا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين, كانت انعكاساً للأوضاع الجغرافية والطبيعية الصعبة وللوضعية العامة التي كانت تمر بها الدولة العثمانية, مما شكل عائق أمام سياسة إصلاح محكمة بالولاية على جميع الأصعدة.